

المراقبة الالكترونية وأثرها على حقوق وحرّيات المحكوم عليه

Electronic Monitoring of the convict and its impact on his rights and freedoms

د. عيساوي فاطمة*، أستاذة محاضرة أ، جامعة البويرة 10000. إيميل الباحث الأول: f.aissaoui@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2024/12/ 31

تاريخ القبول: 2024/10/ 09

تاريخ الاستلام: 2024/08/ 30

ملخص:

نظرا لفشل العقوبات السالبة للحرية في الحد من الجريمة، وآثارها السلبية على عائلات المحبوسين، وعلى ميزانية الدولة، أصبح بالإمكان تطبيق عقوبات ووسائل بديلة عنها، ومن هذه الوسائل نجد المراقبة الالكترونية للمحكوم عليه أو ما يسمى بالسوار الالكتروني، الذي يسمح للمحكوم عليه بقضاء عقوبته خارج المؤسسة العقابية لكن تحت رقابة القضاء.

الكلمات المفتاحية: السوار الالكتروني؛ العقوبة؛ المحبوس؛ المؤسسة العقابية.

Abstract:

Given the failure of custodial penalties to reduce the commitment of crimes and their negative effects on the families of prisoners and the state budget, it has become possible to apply alternative penalties and meas. One of these later isthe electronic supervision of the convict,also known as the electronic bracelet, which allows the convict to pass his/her sentence outside the penal institution but under the supervision of the judiciary.

Keywords: electronic bracelet ; punishment ; prisoners ; penal institution.

* المؤلف المرسل: د. عيساوي فاطمة

ومن مزايا هذا النظام أنه يجنبنا مساوئ العقوبة السالبة للحرية، كما أنه يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية واحترام الحقوق والحريات الشخصية.

وقد تعددت التعاريف الفقهية لهذا النظام بتعدد المصطلحات التي أطلقت عليه، فهناك من يطلق عليه الحبس المنزلي، والبعض الآخر يسميه السوار الإلكتروني، ويستعمل آخرون مصطلح المراقبة الالكترونية، وهي كلها مصطلحات تدور حول معنى واحد وهو استخدام جهاز الكتروني في مراقبة المحكوم عليه وان يكون تنفيذ العقوبة في البيت بدل المؤسسة العقابية. عرف البعض الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بأنه استخدام أجهزة الكترونية تأمر بها السلطة القضائية خلال مدة زمنية محددة، لمعرفة مكان المحكوم عليه الذي يسمح له بتنفيذ عقوبته في مكان محدد يتم الاتفاق عليه (عبيد، 2009، صفحة 63)، كما عرفه البعض الآخر بأنه "إلزام المحكوم عليه بالإقامة في مكان سكنه أو محل إقامته، خلال أوقات محددة، ويتم التأكد من ذلك عن طريق وضع جهاز إرسال يوضع على يده، يسمح لمركز المراقبة من معرفة ما إذا كان المحكوم عليه موجوداً أولاً في المكان والزمان المحددين من طرف جهة التنفيذ (الكساسبة، 2010)

من خلال هذين التعريفين يتجلى لنا اتفاقهما على أن الوضع تحت المراقبة الالكترونية هو بديل عن العقوبة السالبة للحرية، وأنه يتم باستخدام جهاز الكتروني يستعمل لمراقبة المحكوم عليه والتأكد من تواجده في المكان والزمان المحدد من طرف قاضي تنفيذ العقوبة.

أما بالنسبة للتعريف القانوني فإننا نجد المادتين 150 مكرر و 150 مكرر 1 من القانون 01-18 المشار إليه أعلاه تعرفاه بأنه إجراء بديل عن تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، يصدر بمقرر من قاضي تنفيذ العقوبة، يتضمن وضع سوار إلكتروني على جسم المحكوم عليه لمعرفة مكان وجوده، في مكان محدد.

كما عرفته الفقرة الثالثة المادة الخامسة مكرر 7 من القانون رقم 06-24 المشار إليه أعلاه بأنه "حمل الشخص المحكوم عليه نهائياً طيلة مدة العقوبة المحكوم بها عليه، سواراً الكترونياً يسمح بمعرفة تواجده في المكان الذي يحدده قاضي تطبيق العقوبات والذي يتعين عليه عدم مغادرته إلا بترخيص منه".

من خلال هذا التعريف يظهر لنا أن المراقبة الالكترونية حتى وإن كانت تسمح للمحكوم عليه بتنفيذ العقوبة خارج المؤسسة العقابية، إلا أنها في نفس الوقت تقيد مكان إقامته وممارسته لحيته الشخصية.

2.2 خصائص نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية

يتميز هذا النظام بعدة خصائص أهمها:

- أنه ذو طابع تقني يعتمد على أجهزة تقنية إلكترونية خاصة تتمثل في جهاز الإرسال والاستقبال، وجهاز كمبيوتر .
- نظام جوازي فالقاضي له سلطة تقديرية في تطبيقه أو عدم تطبيقه.
- أنه رضائي فلا يطبق على المحكوم عليه إلا بموافقة الصريحة والصحية، ولا ينطق به إلا في حضوره.
- إجراء مؤقت ينتهي بانتهاء مدة العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها عليه.
- إجراء قضائي يحكم به قاضي تنفيذ العقوبة.
- تدبير مقيد لحرية المحكوم عليه، يلزمه بالتواجد في مكان وزمان محدد من طرف القاضي.

3.2 شروط تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية:

هناك مجموعة من الشروط حددها القانون 01-18 والقانون 06-24 المشار إليهما آنفاً، نتناولها فيما يلي:

-يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يخضع المحكوم عليه لبعض التدابير مثلاً عدم الذهاب لبعض الأماكن، ومنع لقاءه ببعض الأشخاص، منعه من ممارسة نشاط معين، أو يلزمه بمتابعة تكوين مهني، أو مواصلة تعليمه.

-يشرف قاضي تنفيذ العقوبات على إجراءات متابعة وتنفيذ الوضع تحت المراقبة الالكترونية ويفصل في كل الإشكالات التي تظهر خلال تطبيقها.

-يمكن لقاضي تنفيذ العقوبة إلغاء الوضع تحت المراقبة الالكترونية في حالة إحلال المحكوم عليه بالتزاماته أثناء تنفيذها..

الشروط المادية للمراقبة الالكترونية

بالإضافة إلى ما سبق هناك شروط أخرى يجب توافرها وهي:

- يشترط أن يكون الحكم بالعقوبة السالبة للحرية نهائياً؛
- وأن يكون للمحكوم عليه محل إقامة ثابت حتى ولو لم يكن مالكا له؛
- أن يكون مكان تنفيذ المراقبة الالكترونية مجهز بخط هاتفي أرضي؛
- وجود تقرير طبي يثبت عدم وجود خطر على صحة المعني من حمله للسوار الالكتروني؛
- أن تكون الغرامات المحكوم بها قد سُدد مبلغها بالكامل.

4.2 إجراءات وضع السوار الإلكتروني

نظم المشرع مراحل وكيفية تطبيق هذا النظام كما يلي:

- يصدر قرار الوضع تحت المراقبة الالكترونية من طرف قاضي تنفيذ العقوبات بناء على طلب من المحكوم عليه أو محاميه.
- يجب الحصول على الموافقة الصحيحة من المحكوم عليه أو ممثله القانوني.
- يجب أن يقدم الطلب إلى قاضي تطبيق العقوبات في مكان إقامة المعني أو دائرة اختصاص المؤسسة العقابية المحبوس بها.
- لا تنفذ العقوبة السالبة للحرية حتى يُفصل في طلب الوضع تحت المراقبة الالكترونية، في حالة كون المحكوم عليه غير محبوس.
- في حالة رفض طلب المحكوم عليه، يمكنه تقديم طلب جديد بعد فوات ستة أشهر من تاريخ رفض الطلب الأول.
- إلزامية حضور محامي مع المحكوم له، وإن تعذر عليه ذلك تعين له المحكمة محام يحضر معه.
- يجوز لقاضي تطبيق العقوبات تلقائياً أو بناء على بطلب المعني، تغيير أو تعديل الالتزامات المحددة في مقرر الوضع تحت المراقبة.
- هناك عدة حالات يمكن فيها إلغاء الوضع تحت نظام السوار الالكتروني وهي: عدم قيام المحكوم عليه بواجباته، أو صدور حكم جديد بإدانتته، كما يمكن للشخص أن يطلب هذا الإلغاء، وقد يكون طلب الإلغاء من طرف النائب العام يوجهه إلى لجنة تكييف العقوبات التي يجب عليها الفصل في الطلب خلال عشرة أيام.
- إذا تم إلغاء حمل السوار الإلكتروني يعاد الشخص إلى المؤسسة العقابية لينفذ ما تبقى له من العقوبة السالبة للحرية، بعد أن يخصم منها الفترة التي قضاها تحت المراقبة الالكترونية.
- إذا قام المحكوم عليه بالتخلص من السوار الالكتروني بزرعه أو تعطيله يتعرض للعقوبات المقررة لجريمة الهروب المنصوص عليها في المادة 188 قانون العقوبات والمتمثلة في الحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات، ونفس العقوبة مقررة لمن يحاول التخلص من السوار الالكتروني أو يحاول تعطيله.

3. آثار المراقبة الإلكترونية على حقوق المحكوم عليه

166

2.3 أثر المراقبة الالكترونية على الحق في الحياة الخاصة:

الحق في الحياة الخاصة من الحقوق اللصيقة بالشخصية، فهو يعني حق الفرد في اختيار أسلوب حياته وعلاقاته دون تدخل من الغير (خالدة، نطاق الحق في الحياة الخاصة في القوانين الوضعية، 2022، صفحة 297) ومن مظاهره وصوره الحق في الأمن والسرية، الحق في الحرية، الحق في حرمة الجسم، الحق في الشرف، حرمة المسكن، وسرية المراسلات والبيانات الشخصية.

رغم أهمية وضع السوار الالكتروني للمكوم عليه ومراقبته أثناء تنفيذ العقوبة خارج المؤسسة العقابية، إلا أنه قد يمس بحقه في الحياة الخاصة، ومن أهم مخاطر المراقبة الالكترونية على الحياة الخاصة نذكر:

- يستلزم تحديد تواجد الشخص المعني في أماكن محددة وفي أوقات محددة، هذا يؤدي إلى مراقبة مستمرة مما يؤثر على شعور الشخص بالحرية؛
- جمع بيانات شخصية قد تتضمن معلومات حساسة مثل التوجهات اليومية والأنشطة الاجتماعية مما يعرض الحياة الخاصة المحكوم عليه للخطر؛

- إمكانية وصول جهات غير مخولة إلى تلك البيانات، مما قد يؤدي إلى سوء استعمالها مما يعرض حياة المعني للخطر.

- شعور المحكوم عليه بأنه مراقب طول الوقت يؤدي إلى شعوره بضغط نفسي .

وحتى نتجنب هذه المخاطر يمكن اتخاذ الخطوات الآتية:

- وضع إطار قانوني واضح ينظم استخدام السوار الالكتروني ويحدد حقوق الأفراد وحماية بياناتهم.

- تحديد من يمكنه الوصول إلى البيانات التي يجمعها السوار مع فرض عقوبات على من يسيء استخدامها؛

- التحكم في البيانات مثلاً منح المحكوم عليه حق حذف البيانات غير الدقيقة؛

- الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة المحكوم عليه على التخلص من الضغوطات الناتجة عن الشعور بالمراقبة المستمرة؛

- تقييمات دورية ومنظمة حول تأثير استخدام السوار على الحياة الخاصة.

حرص المشرع على احترام كرامة الشخص وحياته الخاصة عند تنفيذ المراقبة الإلكترونية، إذ جعل تطبيقه يكون بالتزام كبير

حتى لا يمس بالحياة الخاصة للمعني، فهو يحدد وجوده، لكن لا ينقل صور له مع أفراد عائلته، وكذلك لا يسجل مكالمات (عبد

اللطيف، 2021، صفحة 29)، كم أعطى للنياحة حق إلغاء المراقبة إذا ترتب عنها أضرار

كما أن هذا النظام لا يتم تطبيقه إلا بموافقة الشخص المعني، أو ممثله القانوني إن كان قاصراً مما يكرس حماية قانونية للحياة

الخاصة للمعني بهذا الإجراء.

3.3 أثر المراقبة الالكترونية على الحق في حرمة المسكن:

تعتبر حرمة المسكن من أهم عناصر الحياة الخاصة، فالمسكن هو المكان الذي يشعر فيه الإنسان بالسكينة، لذا تضمنته موائيق

حقوق الإنسان، كما حمته القوانين الوطنية مدنيا وجنائيا بل وحتى دستوريا.

ويعرف السكن بأنه كل مكان يتخذ الشخص سكناً لنفسه وجه التوقيت أو الدوام، بحيث يكون حرماً آمناً لا يباح لغيره

يدخله إلا بإذنه (البهجي، 2005، صفحة 272)، وهو يشمل البيت البسيط والقصر الرفيع، ومكتب الطبيب ومكتب المحامي،

وغرفة الفندق، وغرفة السفينة، والخيمة.. وكل مكان معد للسكن مهما كان نوعه أو حجمه، والعبرة في ذلك بالحياة وليس

بالملكية، أي أن المستأجر له حق في حرمة المسكن في مواجهة الغير وحتى في مواجهة المالك.

قد يشكل نظام السوار الإلكتروني اعتداء على الحق في الحياة الخاصة، نظراً لما يلي:

المحكوم عليه

- يمكن لأفراد المصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين القيام بزيارات ميدانية لمقر سكن الشخص المعني، لتتبع ومراقبة تنفيذ الوضع تحت المراقبة الالكترونية؛
- حمل الشخص للسوار الالكتروني وشعوره بالمراقبة في كل وقت يجعله غير حر في التنقل داخل وخارج مسكنه،
- مراقبة الشخص باستخدام الصوت والصورة قد يؤدي إلى انتهاك خصوصية أفراد عائلته عن طريق تسجيل الصورة والصوت.

لكن يمكن القول أن المشرع تجنب ذلك ، عندما جعل الوضع تحت المراقبة لا يتم إلا بأمر من قاضي تنفيذ العقوبات، وفي أوقات محددة قانونا ، ومنع الزيارات بعد الثامنة ليلا وقبل السادسة صباحا، هذا فضلا على الموافقة المسبقة للمحكوم عليه على وضع السوار الالكتروني.

4.3 نظام السوار الإلكتروني والحق في المساواة أمام القانون

يرى البعض أن تطبيق نظام السوار الإلكتروني فيه انتهاك صارخ لمبدأ المساواة أمام القانون، وذلك للاعتبارات التالية:

- لأنه يشترط لتنفيذه أن يثبت المعني مقر سكن أو إقامة ثابت، وأن يسدد المعني مبالغ الغرامات المحكوم بها عليه، وهذا لا يمكن تحقيقه بالنسبة للأشخاص الذين لا يملكون مسكناً، والأشخاص المشردين، والذين ليس بإمكانهم دفع الغرامات (صالح، 2020، صفحة 86)؛

—قد يؤدي إلى عدم المساواة بين المحكوم عليهم، إذا ما تم تطبيقه بشكل غير متساو بين الأشخاص، بحيث تكون العقوبة والسلوك المراقب مختلف من شخص لآخر.

- يؤثر حمل السوار الالكتروني على إعادة إدماج المحكوم عليه، لأنه قد يكون بمثابة وسم له في المجتمع، مما يصعب عليهم استرجاع حقوقهم.

لكن يمكن تجنب هذه المخاوف بما يلي:

- أن يكون تنظيم تطبيق هذه التقنية بتشريعات واضحة وصارمة تمنع عدم التمييز؛

- أن يكون استخدامه تحت مراقبة لجان مستقلة تكرر مبدأ عدم التمييز؛

- توعية المجتمع حتى لا يكو وضع هذا الجهاز وسما لحامله؛

- البحث عن أساليب أخرى بديلة للعقوبة السالبة للحرية وتطويرها بدل السوار الالكتروني.

المشرع الجزائري، حاول من خلال القانون 18-01 التلطيف من عدم المساواة الناتجة عن تطبيق هذا النظام، فهو لم يشترط امتلاك المعني لمسكن وإنما يثبت مقر سكن أو محل إقامة ثابت، حتى لو كان المحكوم عليه مستأجر أو يسكن عند شخص آخر، أما بالنسبة للغرامات فبالعكس، لو أعفينا فئة معينة من دفعها هنا نكون أمام عدم المساواة.

فالمساواة تقتضي تطبيق الأحكام القضائية على الجميع.

4. خاتمة:

نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية هو نتيجة من نتائج التطور العلمي التي اجتاحت مختلف المجالات، بما فيها المؤسسات القضائية، ويطبق هذا النظام كبديل عن العقوبات السالبة للحرية تجنباً لمساوئها وأثارها السلبية على المحبوس وعائلته والمجتمع. جاء هذا النظام لحماية حقوق الأشخاص وتدعيم سياسة ترشيد العقاب بهدف تأهيل المحكوم عليه وإعادة إدماجه اجتماعياً حتى نتجنب مخاطر العود.

رغم الانتقادات الموجهة لهذا النظام فإن إيجابياته أكثر من سلبياته، بالنظر إلى آثاره على المحكوم عليه وعائلته وعلى المجتمع. من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- المشروع لم يحدد سن القاصر الذي يستفيد من تطبيق السوار الإلكتروني.
- تبني نظام السوار الإلكتروني يعتبر فرصة لحماية المحكوم عليه من مساوئ العقوبة السالبة للحرية، ومنح المحكوم عليه فرصة لاندماج مرة أخرى في المجتمع.
- قضاء المحكوم عليه مدة العقوبة خارج المؤسسة العقابية، يمنحه فرصة لاستقامته وتصحيح سلوكه.
- كما أن هذا النظام يسمح للمعني بمزاولة دراسته، وعمله، وتكوينه، كما يساهم في بقاءه مع أسرته ومجتمعه، مما فيه مصلحة له ولعائلته.

وعليه نقدم بعض الاقتراحات:

- ضرورة تحديد سن القاصر المعني بتطبيق هذا النظام بسن 16 سنة على الأقل.
- العمل على تكوين الكفاءات البشرية والإمكانيات المادية لإنجاحه.
- تدارك المشارك التقنية التي ظهرت عد تطبيقه.
- تحديد الجرائم التي يستفيد فيها المحكوم عليه م هذا النظام مع ضرورة إلزام المحكوم عليه بدفع التعويضات للضحايا قبل الاستفادة منه مثل ما هو الشأن بالنسبة للغرامة.

وفي الأخير نشير إلى أن تنفيذ نظام السوار الإلكتروني ورغم كل المزايا التي يتمتع بها، والفوائد التي يحققها للمحكوم عليه وللمجتمع ككل، فإن جدواه وفاعليته مرتبطة بمدى استجابته للتطورات التقنية والقانونية التي تستهدف صيانة الحقوق والحريات الأساسية، وإن كان في جوهره لا يخرج عن كونه عقاب وليس امتياز.

1. أحمد عبد الدائم، أعضاء جسم الإنسان ضمن التعامل القانوني، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، 1999.

2. - أسامة حسنين عبيد، المراقبة الجنائية الإلكترونية- دراسة مقارنة-، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.

3. فهد يوسف الكساسبة، وظيفة العقوبة ودورها في العلاج والتأهيل، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

4. عصام أحمد البهجي، حماية الحق غي الحياة الخاصة في ضوء حقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005،

ص 272.

1. بن منصور صالح، توجه المشرع الجزائري نحو البدائل المستحدثة للحبس المؤقت: السورار الإلكتروني نموذجاً، المجلة الأكاديمية

للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 2020، 1،

2. عباسه طاهر، السوار الالكتروني اجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد

السادس عشر، مارس 2018.

3. مغراوي أسماء، فاطمة عبد اللطيف، الأحكام الاجرائية لنظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية في قانون تنظيم السجون

وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 25، جانفي 2021.

4. أوقاسي خالدة، نطاق الحق في الحياة الخاصة في القوانين الوضعية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ج12، عدد3، 2021.

1. أمر رقم 66-155 مؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات، ج ر عدد 49، صادر بتاريخ 11

یونیو 1966، معدل و متمم.

2. أمر رقم 02-15 مؤرخ في 23 يوليو 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 يونيو

1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج. ر عدد40، صادر بتاريخ 23 يوليو 2015.

3. قانون 12-15 مؤرخ في 15 يوليو 2015، يتعلق بحماية الطفل، ج ر عدد 39، صادر بتاريخ 19 يوليو 2015.
4. قانون رقم 01-18 مؤرخ في 30 يناير 2018، يتمم القانون 04-05 المؤرخ في 6 فبراير 2006، والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، ج ر عدد 5، صادر بتاريخ 30 يناير 2018.
5. قانون رقم 06-24 مؤرخ في 28 أبريل 2024، يعدل ويتمم الأمر 156-66 المؤرخ في 8 يونيو 1966، والمتضمن قانون العقوبات، ج ر عدد 30، صادر بتاريخ 30 أبريل 2024.